عن ألوان الطيف الوطني الزاهي والحوار

حسن أحمد اللوزي

علينا أن نعتصم بالصبر.. وأن نتسلح بالحكمة وأن نحرص على محاورتهم وأن نتمسك في ذلك بما يميله العقل وتتطلبه الحكمة.. وأن نتمسك بالصدق معهم، لأن الصدق وحده هو الذي يفل الحديد.. ويلين العقول الحديدية إذا صح التعبير!!.. وما أسهل على الإنسان الصادق أن يبرهن على الحقائق.. وأن يرشد إلى الصواب ويبني الوعي الصحيح بالمصلحة المشتركة والانتصار للقضية العامة!!

،، هناك دائماً في المجتمعات الإنسانية كبرت أو صغرت بين من نعتبرهم من العقلاء والراشدين من يميلون إلى الأفكار المتطرفة.. ومن يحبذون الآراء الشاذة أو يحبون اللجوء للمبالغة الصادمة في تقديم الأطروحات والبعض من هؤلاء يسير تحت مظلة خالف تعرف المكشوفة،ذلك أن المتلقي أسرع ما يدرك كل ما يجافي الواقع والمعقولية ويناقض ما تتطلبه الحقيقة والمعالجة المسئولة لأي موقف أو لأية قضية.

لذلك لا يلزم أن نضيق ذرعاً من ذلك كله أو نتأثر سلبياً.. أو نقابل مثل تلك المواقف بالجفاء أو الاستنكار فضلاً عن أن نسير على منوالهم الأعوج..

علينا أن نعتصم بالصبر.. وأن نتسلح بالحكمة وأن نحرص على محاورتهم وأن نتمسك في ذلك بما يميله العقل وتتطلبه الحكمة.. وأن نتمسك بالصدق معهم، لأن الصدق وحده هو الذي يفل الحديد.. ويلين العقول الحديدية إذا صح التعبير!!.. وما أسهل على الإنسان الصادق أن يبرهن على الحقائق.. وأن يرشد إلى الصواب ويبني الوعي الصحيح بالمصلحة المشتركة والانتصار للقضية العامة!!

وعلى المائدة المستديرة والمنفتحة فإن جميع الأفكار المتطرفة والمغالية والأصوات الناشزة والعالية سوف تأخذ موضعها اللائق بها في الذوبان والاختفاء..أو التراجع بتداع حميم أمام بيان الحُجة ونصاعة الدليل وعدم التهور والتصادم.. لتنتظم كل الأفكار والآراء في نوتة الحوار، بل ولتتحول إلى أنغام متناسقة ضمن السمفونية الحوارية الوطنية التي سوف تؤلفها الحكمة والعقلانية والمصلحة العليا للبلاد.

كما أن تلك الأصوات الصاخبة سوف يهذبها المكان المرتفع عالياً على منبر الشفافية.. والمشهر أمام أنظار العالم الذي سوف يكون - شئناً أو أبيناً - المشاهد والشاهد.. وقد صار العالم - عربياً ودولياً - أشد ما يكون حرصاً على نجاح التسوية السياسية والتجربة الوفاقية أو التوافقية القائمة في بلادنا.

ولا شك بأن صوت المصلحة الوطنية العليا سوف يعلو فوق كل المصالح وسوف يتنافس من أجل ذلك الجميع الرجال والنساء والشباب والشابات مع وضع الاعتبار الكامل لكل الصفات الوطنية الرسمية والشعبية التي يمتلكونها ويتحلون بها!!

وكل ذلك من أجل تجديد صياغة المشروع الحضاري اليمني الجديد الذي قام على ركيزتي الوحدة والديمقراطية!!

وإذا كانت الحضارة وليدة الحوار.. وبقي وسوف يستمر الحوار كجوهر للبنية الأساسية في كل حضارة إنسانية «وفي مقدمتها حضارة الشورى السبئية» فإن مؤتمر الحوار الوطني الشامل في بلادنا يمتلك الصلات الوثيقة بذلك كله!! ولا غرو!! وخاصة إذا ما توفرت الثقة بين كافة المتحاورين منذ بداية المؤتمر.. وحرص الجميع على بنائها على القاعدة الراسخة للإخوة الوطنية والإيمانية وعملوا صادقين ومخلصين على تعزيز روح المحبة والألفة والتفاهم لتكون الثمرة الأولى في شجرة النجاح المباركة للمؤتمر واللبنة العملية المطلوبة اليوم حتماً لتوضع في مكانها العزيز في بنية المجتمع التعددي القائم على حصانة وقوة الوحدة الوطنية العقيدية والأصالة الذاتية التاريخية التي يجمعها الكيان الواحد قبل الجغرافيا والعوامل والأسباب الفكرية والثقافية والاجتماعية الأخرى ولينطلق النقاش الفكري بكل مستوياته وقضاياه بين كافة الأطراف المتحاورة لتعزيز تلكم الروح الوطنية التي منبعها الإيمان والحكمة وأن الذي يجعلنا نؤمن ونثق بقدرة من يتحملون مسؤولية إنجاح الحوار الوطني في الوصول إلى ذلك ليرتبط جوهرياً بإملاء الحقائق العقيدية والوطنية التي تجمع من أمد طويل بين كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية كرصيد كاف لأن تتواصل به حركة الحوار والتفاعل بصورة يقينية لا لبس ولا شك فيها بمشاركة كافة الأطرا ف الأخرى وكجسر في الطريق المشترك نحو مستقبل يتسع لكل أبناء الشعب وفي المقدمة منهم التنظيمات السياسية والتكوينات المجتمعية كلها بفعلها واقتدارها في أن تكون نهراً في خضم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الخ.. وذلك في النهاية هو اقتدار الشعب اليمني كله وبأطيافه الوطنية الزاهية!!

يزرعون الأمل
في إنثيال الضياء الذي في العقول
ونقاء المحبة في الأفئدة
وعلى شرفة في ذرى الاحتمال
يلتقي الذاهبون إلى فسحة للحوار
يحرثون الحقول التي أجدبت بالصراع
يزرعون الأمل
في الربوع التي حصنت ذاتها بالوفاق
بعد ضيق مميت بعقر الضياع
كاد يدمي النهار!!

تـُـرَّهـَـاتُ السـَاسـَة ..!

عبدالخالق النقيب

> إلى متى ستظل الأحزاب مشدوهةً ومنشغلة عما يمكن أن يخلد تاريخها وأدوارها الوطنية ، تتفرغ وترهق طاقاتها في كيفية عسكرة وتقويض بساطة الحياة التي يحلم بها الشعب ، وتسييس الظروف المحيطة بها وفق الموجة التي تميل إليها المصالح والولاءات

> ما زالت الحياة معطوبة ينتقصها الكثير ، ننام ونصحو على أيام ملوثة بترهات الساسة أو يكاد أغلبها أن يكون كذلك ، الحياة مستلقية في أحضان المعاناة ومكدسة بتراكمات مزمنة ، لم نشهد ما يعيد النبض لشريان الشارع ويحفز أوردتها الخاملة ، ما المجهودات التي بذلت بتفان و إخلاص يلامس هموم الناس وأوجاعهم إلى أن يتجلى مَفعولها في سبيل أن يستقيم إعوجاج المسار وتعود للحياة مآثرها الطبيعية .

> تتسابق الملل والمذاهب السياسية في أرجاء الدنيا على إرضاء الشعوب ،وتستميت في شحذ هممها لتصنع إنجازات عملاقة تشق طريق الرفاهية لشعوبها ولا تتنافس على شيء قدر تنافسها في ذلك ، وإن ألَمَّ بها مكروه أو أحاط بها سوء اصطفت في خندق واحد أياً كانت حدة التنازعات البينية ومهما بلغ فجور الخصام والاختلاف السياسي إلا أنها تقف في وجه المخاطر صداً منيعاً ، يتنازلون عن الكثير من أخلاقيات السياسة على أن لا يعكر صفو حياة الشعب ومسار الوطن شيء وألا يتعثر نموها أو تتأثر اقتصادياتها.

> ودوناً عن خلق الله في الأرض نعيش تحت تصرف أهواء سياسة تنغمس بتبلدها الضارب في جذور الطغيان والتخلف والكراهية ، وتعمد في تحويل المستقبل إلى ميدان للي الأذرع والابتزاز وحقل يمارس عليه طيش مجازفاتها اللاحضارية حتى تشبع غاياتها النرجسية وتستوفي مطالبها الفئوية والجهوية وإن كان فيها ما يكفي لتقويض كل شيء والانزلاق بالبلاد إلى درك الضياع ، دونما اعتبار لما هو منوط بالأحزاب والقوى السياسية تجاه الشعوب ومسؤوليتها التاريخية في كل ما يجري.

> إلى متى ستظل الأحزاب مشدوهةً ومنشغلة عما يمكن أن يخلد تاريخها وأدوارها الوطنية ، تتفرغ وترهق طاقاتها في كيفية عسكرة وتقويض بساطة الحياة التي يحلم بها الشعب ، وتسييس الظروف المحيطة بها وفق الموجة التي تميل إليها المصالح والولاءات ، تستنفد وقتها وتستهلك خطاباتها وخياراتها في التربص بالعواطف واللعب على الأوتار وبصيغة متمادية شبيهة بـ(اللعب على المكشوف) ، حتى صار من السهل والأمر المتيسر أن نستدعي ما نشاء من المواقف الشاهدة والتي تستدعي الرثاء .

> عقبة واحدة تكفي لنشعر بمرارة ما يغرقنا به الساسة من ترهات ترتطم بوجه المستقبل الذي نزحف باتجاهه ونقرع لأجله الطبول.

ظاهرة تسول الأطفال ومسئولية الدولة

د. محمد علي بركات
Drbarakato@gmail.com

تفشي ظاهرة التسول وتزايد أعداد المتسولين من الأطفال مؤشر خطير ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب أبرزها تدني مستوى المعيشة ، وارتفاع نسبة البطالة .. وكذلك المشكلات الأسرية المختلفة كفقدان عائل الأسرة ، والطلاق ، إلى جانب انعدام التواصل بين الأسرة والمدرسة ، والعنف ، وغياب الوعي الاجتماعي ، وتفشي ظاهرة تعاطي (القات) آفة الآفات بين مختلف الأوساط المجتمعية وكل منها يؤدي إلى نفس المحصلة ..

وفي حقيقة الأمر أن هذه الظاهرة أصبحت تأخذ أبعاداً خطيرة تهدد مستقبل الأطفال بل وتهدد المجتمع الذي يعيشون فيه وتلك أسوأ مشكلة .. حيث تعكس ممارستهم للتسول الاختلال الاجتماعي المتمثل إما في سلوكيات غير سوية ، أو تصرفات عدوانية .. تنتج عنها جرائم عديدة تضر بالمجتمع وتقلق السكينة العامة ، ولذلك فإن ظاهرة التسول تعتبر أحد عوامل الانحراف الأساسية ..

وما يزيد من اتساع الظاهرة هو توافد المتسولين من الأرياف والمدن الفرعية إلى أمانة العاصمة والمدن الرئيسية .. وللمقارنة بين أعداد المتسولين من الأطفال والمتسولين من الكبار رجالاً ونساء يتضح أن نسبة عدد المتسولين من الأطفال بلغت حوالي (50%) وهنا تكمن الخطورة الحقيقية .. فزحف هذه الظاهرة نحو الأطفال أو الأحداث لتشكل تلك النسبة الكبيرة جعلها بوابة واسعة للانحراف والتمرد على القيم المجتمعية .. وقد ينجرف الأطفال في ذلك التيار المخيف فيقعون ضحية ارتكاب العديد من الجرائم الخطيرة ..

وأمام تفاقم ظاهرة التسول وما تمثله من خطورة على الأطفال وعلى المجتمع لابد أن تتحمل الدولة مسؤولياتها لمعالجة الأسباب الرئيسية لتفشي هذه الظاهرة .. وبالأخص الأسباب الاقتصادية التي لا تنفصل عن الاستقرار الاجتماعي والمعيشي ،والعمل على وضع برنامج وطني لكفالة ورعاية جميع الأحداث ومن يسمون بـ(أطفال الشوارع) في ربوع الوطن .. وذلك من خلال إنشاء مراكز للرعاية والتعليم في سبيل تدريبهم وتأهيلهم تمهيداً لدمجهم في أوساط المجتمع ليعيشوا حياة مستقرة كأقرانهم من أبناء اليمن..

ويفترض أن تقوم الدولة ضمن برامجها لمكافحة التسول بإنشاء المزيد من دور رعاية الأيتام ، ودراسة حالات الأطفال المتسولين دراسة وافية ومتأنية ..حتى تتم معالجة أوضاعهم وفقاً لظروف كل حالة ، وعادة ما يستعان في هذه الشؤون بالمؤسسات والجمعيات ومختلف الجهات الداعمة لمثل هذه الحالات الإنسانية .. حيث يمكن أن تقدم الدعم والمساعدة للأطفال اليتامى ولأسرهم الفقيرة .. سواء عبر المساعدات العينية أو عبر إقامة المشاريع الصغيرة ..

يضاف إلى ذلك ضرورة اهتمام الجهات المعنية بالتوعية من خلال مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية .. وكذلك من خلال وضع برامج تربوية تضاف إلى المناهج الدراسية .. تتضمن التوعية بخطورة ظاهرة التسول وكافة الظواهر السلبية ..

ولا نغفل هنا أهمية توفير الإمكانات اللازمة لمشروع مكافحة التسول ..حتى يتمكن القائمون عليه من أداء مهامهم بالشكل الأمثل ..إضافة إلى العمل على تطوير الخدمات والرعاية التي يقدمها المشروع لشريحة المتسولين ، وتكثيف برامج التوعية التي يجب أن تشمل كافة محافظات الجمهورية لتحقق أهدافها على الوجه الأفضل ..

ولأهمية هذا المشروع نتوقع وجود خطة أو برنامج عمل وقانون ينظم العمل والمهام بالمشروع ، فهل تنبه المعنيون لضرورة الاهتمام بإعداد مثل هذا البرنامج ،وإصدار قانون خاص بشأن مكافحة التسول ..؟ أم أن العمل في هذا الجانب ما يزال يعتمد على العشوائية والاجتهادات الذاتية ..؟

نأمل أن يبادر ذوو الشأن في الحكومة الرشيدة بالاهتمام بأداء واجبهم في سبيل القضاء على هذه الظاهرة بحيث يلمس المجتمع نتائج ذلك الاهتمام على أرض الواقع ، وتلك هي القضية

المكاتب التنفيذية .. ومشكلات السلطة المحلية .. حيفان نموذجاً ..!

عبدالرحمن سيف إسماعيل

طالما أن السلطة المحلية ما تزال تدير الشأن المحلي بالأساليب والأدوات القديمة التي لم تعد مقبولة في المرحلة الحالية، ولأن المواطن لم يلمس أي تغيير في وحدته الإدارية ... فمن الطبيعي أن يتشكل لديه وعي مضاد ومفهوم عام بأن الثورة لم تحقق أهدافها وأن الماضي بشخوصه وأساليبه لا يزال ممسكاً بإدارة شئون الدولة

،، مثل نظام اللامركزية الإدارية والمالية في بلادنا مقدمة منطقية للتغيير الشامل والجذري، وللانتقال بالنظام الإداري خطوات متقدمة نحو الأفضل وإنهاء التسلط الثقافي والاجتماعي والسياسي، واحتكار السلطة واجتثاث منابع الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال الأخذ باللامركزية السياسية والفيدرالية التي أصبحت تمثل ذروة الوعي الجديد، وتمثل ضرورة اجتماعية وسياسية كبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي ترتكز على مبادئ المشاركة الشعبية الواسعة في العمليات البنائية، ويزول في ظلها الاستبداد الاجتماعي وإقصاء الآخر..

اللامركزية السياسية ارتبطت بوعي الثورة الشعبية السلمية، بل أصبحت أحد أبرز أهدافها وأدواتها في التغيير، وتحقيق متطلبات الاستقرار الاجتماعي ونظام السلطة المحلية وعلى الرغم من مساوئه الكثيرة، إلا أنه أحدث وعياً بأهمية التغيير والانتقال إلى نظام أكثر حيوية وقدرة على التعبير عن حاجات الناس، ومتطلباتهم اليومية، ويكفي هذا النظام أنه انتقل بالوعي الاجتماعي من المركزية الشديدة إلى اللامركزية، ومن الوعي بالقدرة المطلقة والخارقة للمركز المقدس.. إلى دولة الشراكة والحكم الرشيد، ومن مفهوم الدولة المركزية القوية إلى اللامركزية السياسية والفيدرالية التي تقوم على استقلالية الأقاليم عن التبعية المطلقة للمركز المقدس..

والمرحلة الانتقالية الحالية هي مرحلة الارهاصات الأولى - والمقدمة الممكنة لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وتحقيق مضامين الحكم الجيد.

فالغالبية لا تزال تعتبر أن التغيير لم يتحقق بعد، ولم تظهر ملامحه، وأن العلاقات الاجتماعية والسياسية القديمة هي التي تحكم العلاقات الاجتماعية الحالية.. فلا يزال الظلم والقهر والاستبداد الذي كان أحد معالم مرحلة ما قبل فبراير 2011م قائماً ويمارس بحرية مطلقة في عموم الوحدات الإدارية ومن قبل عناصر مرتبطة بمراكز القوى، وتدير مفاصل الأجهزة الحكومية فيها، فرئيس الوحدة الإدارية لا يزال يزعم أنه يمثل المركز المقدس والعاصمة، والاستبداد الفردي، ولا يمثل المجتمعات المحلية أو السلطة المحلية، ويدير ذلك من خلال مجموعة من المستبدين يشكلون المكتب التنفيذي في كل وحدة إدارية سيما في المديريات وهم أدوات المدير الظالم المسئول في هذه الوحدة أو تلك..

فطالما أن السلطة المحلية ما تزال تدير الشأن المحلي بالأساليب والأدوات القديمة التي لم تعد مقبولة في المرحلة الحالية، ولأن المواطن لم يلمس أي تغيير في وحدته الإدارية ... فمن الطبيعي أن يتشكل لديه وعي مضاد ومفهوم عام بأن الثورة لم تحقق أهدافها وأن الماضي بشخوصه وأساليبه لا يزال ممسكاً بإدارة شئون الدولة ولكي يتولد شعور آخر لدى المواطن، ويدرك أن الثورة ماضية في تحقيق أهدافها في التغيير لا بد وأن يعاد النظر في الجيل القديم من رؤساء الوحدات الإدارية، وأن يفعل الدور الرقابي للمجتمع والمتمثل بالمجالس المحلية..فالمجلس المحلي في الوحدة الإدارية جهاز رقابي شعبي بامتياز.. يمتلك قدرات واسعة على ممارسة هذا الدور، وإحداث تغيرات نمطية وفعلية في أساليب عمل المجلس التنفيذي..

ولكي يضطلع المجلس المحلي بدوره التاريخي، ويصبح المكتب التنفيذي جهازاً إدارياً وفنياً فعلياً للمجلس المحلي، لابد وأن يضطلع رئيس الوحدة الإدارية بدوره الأساسي في تغيير هذا الجهاز الفاسد، وإعادة بنائه بالاستفادة من معطيات المرحلة الثورية الحديثة..

قبل أربع سنوات تقريباً زرت مديرية حيفان والتي كانت تقيم ضمن المديريات المثالية والنموذجية حينها، واصطدمت فعلاً بحجم الفساد وما وصل إليه من الرتابة والترهل والضعف والتردي، وما نتج عنه من انهيار شامل في القيم والخلق الحميدة والعادات والتقاليد الإيجابية التي ظل شعبنا محافظاً عليها منذ القدم.. فقد وصل مستوى المديرية من الانحدار وممارسة الفساد حدا لا يمكن تصوره .. فلمجرد أن تدلف من بوابة المجتمع الحكومي يأتيك السماسرة من كل إتجاه يطالبونك بدفع ما بجيبك من أموال مقابل تسهيل دخولك إلى مكتب المدير أو أحد مدراء المكاتب الأخرى أو مقابل أن تحصل على توجيه منصف أو وثائق من الارشيف الذي وصل حد عرضه للبيع بالفي ريال، وقد يقل المبلغ إذا ترجلت.

وقد أثار ما نشرته عن هذا الموضوع موجة من الغضب والشطط بين المسئولين في المديرية ولكن الموضوع أطاح بمدير المديرية ولكن الأمر لم يتغير، فقد ظلت الممارسات ذاتها من قبل المكتب التنفيذي الذي أصبح مظلة للفاسدين في عموم قرى وعزل المديرية، وليس جهازاً إدارياً وفنياً للمجلس المحلي الذي لم يعد هو الآخر موجوداً في الواقع.. لانتهاء فترة صلاحيته القانونية ولعدم حاجة المجتمع له في ظل هذه المرحلة الاستثنائية ولأن المجلس كان أحد مخرجات الحاكم..ولهذا فالمكتب التنفيذي ما زال أحد أدوات الفساد والإفساد والعقاب الجماعي ومعاقبة كل من يشذ عن القاعدة.. وقد أثارت حادثة الاعتداء على مدرسة متميزة في الثانوية بمدرسة الإرشاد ظبي - أعبوس وصفعها من قبل وكيل المدرسة في محاولة لإرضاء الشيخ الذي يدير هذا الصرح التعليمي التاريخي المتميز.. أثارت هذه الواقعة حالة من الغضب والاستهجان داخل المديرية وخارجها، باعتبار أن التعامل بهذه الهمجية مع معلمة أبنائنا أمر مرفوض ومنبوذ اجتماعياً وعرفياً وأخلاقياً، وفور الاستياء الذي أحدثته هذه الواقعة، وعلى إثر شكوى المعلمة بالإدارة المدرسية للإرشاد التي جبلت على استخدام العنف مع من يختلف معها بالسب والتحقير له.. وجهت الشكوى بالمماطلة والتعسف من قبل مكتب التربية بالمديرية واصطف إلى جانب الشكوى عدد من إدارات المكتب التنفيذي بما فيها الإدارة القانونية المعنية بالأمر في محاولة مخلة يعافها المجتمع.. معلنين تضامنهم، من شيخ المدرسة وأركان إداراته والذي حول فصول المدرسة إلى زنازن لسجن من لا يتعاطى معه من المعلمين، وصل الأمر حد رفضه توجيهات مكتب التربية في تعز الذي طالبه بسرعة إعادة المدرسة إلى المدرسة والكف عن شتمها والتعامل معها بالفعل ورد الفعل ولكنه رفض التوجيه قائلاً بأنه سيرفض أي أو امر حتى وإن جاءت من رئيس الجمهورية.. وبادر لجمع توقيعات تدين المدرسة مستخدما بذلك الطلاب وأولي أمورهم والمدرسين والمواطنين بأساليب مرفوضة وبغطاء من المكتب التنفيذي بالمديرية، والذين شكلوا ضغوطاً كبيرة على المدرسة يطالبونها بسحب قضيتها والاعتذار لمدير المدرسة وأركان إدارته..

والأمر متروك حالياً لمدير المديرية الجديد الأستاذ/ جميل محفوظ المعمري والذي نعتقد أنه سيكون حازماً وقادراً على إنهاء مثل هذه المهازل وذلك بتصفية بؤر الفساد من المديرية وإعادة الاعتبار لمن عانى من مظالمهم سيما وأنه جاء امتداداً لثقافة التغيير..والثورة الشعبية السلمية التي خرج الناس فيها إلى الشارع مطالبين بالتغيير وإحداث إصلاحات ثورية حقيقية..

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 331505

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

مروان أحمد دماج
نائب رئيس التحرير
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
dammajm@yahoo.com

خالد أحمد الهروجي
نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
kaleedH@yahoo.com

ابراهيم المعلمي
مدير التحرير
ialmalemi@yahoo.com

جمال فاضل
نائب مدير التحرير
gamalfadel@gmail.com

علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
سكرتيرا التحرير
ali73629@gamal.com
sulimanab@yahoo.com

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388